

نصري مسرّة: ما نشهده اليوم في لبنان من فساد لم يحصل في تاريخ الإنسانية

يتنوع تعريف الفساد في العالم، الا ان الجامع بين كل الصيغ هو اعتباره ظاهرة خطيرة تكمن في سوء استغلال الموقع العام لتحقيق مصالح شخصية مباشرة او غير مباشرة. من ناحيتهم، يرى نشطاء حقوق الانسان في الفساد خرقاً مطلقاً لمبدأ المساواة، لانه يضرب البنى الاجتماعية ويشوّه النسيج الاجتماعي

مواصله انتاج الفساد تؤدي الى سوء توزيع الثروة، ونشوء اقتصاد الفساد ينتج منه توزيع غير متكافئ وغير مشروع للدخل، مما يحدث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية ويعزز من احتمالات زيادة التوتر وعدم الاستقرار السياسي.

مدير فرع علم الاجتماع والانثروبولوجيا في جامعة القديس يوسف والمتخصص في التواصل الرقمي البروفسور نصري انطوان مسرّة، يرى ان الفساد هو ان تحصل على امور لا تستحقها او لا حق لك في الحصول عليها، او ان تأخذ شيئاً تكون الاحقية فيه لسواك. فالدافع الاساسي والظاهر للفساد هو الحصول على الاشياء بسهولة وسرعة من دون بذل اي جهد.

انعدام العدالة وغياب المساواة وتكافؤ الفرص، كما ان التأثير المباشر وغير المباشر لتداعيات الفساد الاقتصادية والسياسية ينعكس سلباً على استقرار الأوضاع الامنية والسلم الاجتماعي. باتت المحسوبيات تتحكم بالفساد الى ابعد حدود ما ادى الى كسر العدالة الاجتماعية. فاذا لم يستزلم المواطن لزعيم معين او يلجأ الى الوساطة في الوزارات او الادارات، لن ينال حتى ابسط حقوقه التي تصبح في حكم الملقاة بعدما كانت تعتبر نوعاً من العدالة البديهية. ثمة درجات من الفساد واخطرها تلك التي تطيح مبدأ الجدارة والاحقية، وهو ما بات يشكل القاعدة عندنا. فقد رأينا اشخاصاً يتبوؤون مراكز رفيعة في الدولة من دون ان نعرف من اين استحصلوا على شهادتهم ولا اذا كانوا يتمتعون بالخبرة المطلوبة. اتاح الفساد وصول اي كان الى اي مركز يريد من دون ان يتمتع بالحد الأدنى من المقومات. فالمفاضلة لم تعد تحصل بين متساوين في العلم والخبرة، اذ اصبحت الافضلية لغير المتعلم وغير المتمرس على الخبر والمعلم.

■ كيف يعمق الفساد الهوة بين الطبقات الاجتماعية؟

□ الهوة الاجتماعية الموجودة حالياً عميقة ومردداً الى تفكير قبلي يهدف الى جعل شريحة واسعة من الناس تعتاد على الاتكالية من خلال لجوئها الى زعماء طوائفها او مناطقها او نوابها الذين يؤمنون لها الحد الأدنى من حقوقها لكي يتمكنوا من الاستمرار في التحكم بها. فان اعطوا الناس ما هم في حاجة اليه وامنوا لهم حقوقهم اصبحوا مستقلين، مما سيخلق مشكلة لدى المسؤولين. اكثر من يدفع ثمن هذه العقلية القبلية هم المثقفون واصحاب الكفاية الذين ينتمون الى الطبقة الوسطى ويرفضون الاستزلام

والتحكم بهم واستجداء ابسط حقوقهم، فيلجأون الى الهجرة وترك البلد لطبقة اعتادت على الاتكالية وهي غير قادرة على الهجرة، ولطبقة تشكل 5% من اللبنانيين لا تزال تحافظ على اشغالها لكنها تفضل صرف اموالها في اوروبا او اميركا.

■ الى اي مدى ساهم الفساد في زيادة نسبة الهجرة لدى الشباب؟

□ كان لتداعيات انفجار المرفأ في 4 آب بالغ الاثر على هذا الامر، خصوصاً بعدما رأى عدد كبير من الشباب الطريقة التي تعاطت بها الدولة مع هذا الحدث الجلل، اذ شعروا ان لا قيمة لحياتهم في هذا البلد على الاطلاق. ما نتخوف منه اليوم، هو ان يصبح المجتمع اللبناني مكوناً في معظمه من مواطنين اقصى ما يطمحون اليه هو تأمين لقمة عيشهم. كذلك يجب التنبيه الى ان الشباب الذين يهاجرون الان يقصدون اوروبا واميركا، وبالتالي فهم غير قادرين على ارسال الاموال الى اهلهم كما كان يحصل حين كانت الهجرة في اتجاه البلدان العربية والخليج. هذه الهجرة الجديدة تأخذ في معظمها منحى الهجرة الدائمة، في ظل غياب اي رغبة في العودة الى الوطن.

■ كيف يمكن الحؤول دون ان يؤدي الفساد المستشري الى تفلت امني يدفع المجتمع ثمنه؟

□ عندما تكون للفساد مساحة واسعة في الدولة، فان ذلك يهدد وبشكل كبير لكل حالات الفوضى والتفلت الامني والتعدي الواضح على حرمة القوانين. ثمة امور جوهرية يجب معالجتها لتلافي هذا الامر، والحل الوحيد هو قيام دولة قوية ترتكز على اربع نقاط علمية اساسية وليس نظرية:

1- وفق الفيلسوف الالماني ماكس ويبير، ان

توصيف الدولة يفرض بأن تكون هي الوحيدة التي تمتلك ما يسميه بالعنف الشرعي، اي ان تكون الوحيدة المخولة استخدام العنف على اراضيها فتبسط سلطتها وتحل بذلك مشكلات معلقة، منها التهريب والمخدرات والفرار عبر الحدود وغيرها.

2- احترام الدستور والقانون بحيث لا يخرقهما او يسيء تفسيرهما اي كان مهما علا شأنه، وفي حال

”
المحسوبيات التي
تتحكم بالفساد ادت الى كسر
العدالة الاجتماعية

“



مدير فرع علم الاجتماع والانثروبولوجيا في جامعة القديس يوسف البروفسور نصري مسرّة.

كانت هناك شكوى من بعض النصوص فالقانون يتيح مراجعتها او الاعتراض عليها وفق اصول محددة يجب اتباعها.

3- احترام قواعد الديمقراطية، فاللجوء الى العنف وحده يحوّل الامر الى ديكتاتورية، والقاعدة الاساسية لذلك هي الفصل الكلي بين السلطات لتصبح المحاسبة متاحة، واذا لم نقيم بهذا الفصل تنتقل من المحاسبة الى المحاصرة. في موازاة ذلك، يجب التوجه الى وعي الناس ليدركوا ان الحقوق لا تستجدي، وان من واجبه المطالبة بها لانها حقوق مكتسبة كفلها لهم الدستور والقانون، فهم مواطنون يدفعون ضرائبهم ويقومون بواجبات المواطنة ومن غير المقبول ان يتوسطوا لدى احد للحصول عليها حقوقهم، وهذه مشكلة في الذهن اللبنانية يجب تغييرها. 4- التنبيه الى تكتيكات معينة تعتمد على

البروباغندا لتخويف المواطنين. نحن في لبنان بعد كل ما مررنا به يجب ان نكون واعين لهذا الامر، فنعمل على تجاوز حاجز الخوف المرتكز على الاستغلال الطائفي ونتخلى عن تقوقعنا، فنعمل بأسلوب وطني جامع نطالب من خلاله بحقوقنا كمواطنين وليس كأفراد يتبعون طوائفهم، فنعمل شأن مفهوم الدولة والوطن. كل بلدان العالم كانت في البداية مجموعات تقاتلت في ما بينها ومن ثم انشأت دولة، اما نحن فقد تقاتلنا في ما بيننا لكننا لم نتمكن من بناء دولة. انعكس الفساد السياسي والاداري والاقتصادي على الأوضاع الاجتماعية وافسدها بشكل يندر حدوث كارثة اجتماعية حقيقية بتنا نراها يومياً من خلال مشاهدات مؤلمة لم نعهدها في السابق، منها رؤية المواطنين الذين يبحثون في القمامة عن مأكّل او ملابس لهم ولأطفالهم وهذا امر

يجب التنبيه له. ما تقوم به القوى الامنية في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة عمل جبار يفوق قدرتها على الاحتمال في الكثير من الحالات، لأن عناصرها يعانون ايضا من الضائقة المادية ويتحملون تبعات الفساد بكل اوجهه.

■ من اين يجب البدء في معالجة هذه الافة؟

□ يجب العودة الى الاساس: توحيد السلطة والفصل بين السلطات والتزام القوانين. عندما تطالب غالبية الدول بتشكيل حكومة تكنوقراط في لبنان، لا تقوم بذلك عن عبث او عن جهل لواقعنا، فلم يعد مقبولاً ان يبقى الوزير من دون محاسبة او ان لا يكون غير متخصص في مجاله، كأن يكون الشخص نفسه مرة وزيراً للصحة واخرى وزيراً للاشغال. ان مكافحة هذه الافة تتطلب محاربة حاضرات الفساد باشكاله وانواعه كافة، والثورة عليه هي احد اهم الاسس للنجاح ولبناء مجتمع خال من الفساد يقود الى تنمية اجتماعية مستدامة وبناء اقتصاد وطني يحقق العدالة الاجتماعية بين الجميع.

■ هل من دور لوسائل التواصل الاجتماعي في هذا الإطار؟

□ في لبنان اليوم جيوش الكترونية باعداد هائلة، لكنها وبالاسف تبدو كأنها تعيش على كوكب اخر وهي في حالة انفصام كلي عن ارض الواقع. ففي حين نرى المواطنين يعانون الامرين، تواصل هذه الجيوش الدفاع عن زعمائها وطوائفها بدل استخدام هذا المنبر لتحسين الأوضاع في البلد والاضاءة على مكامن الخلل فيه، كما انها لا تتوانى عن استخدام الخطاب العنصري والطائفي الذي بدأ جيل الشباب بتداده واعتماده، وهنا مكمن الخطر. لقد طغت لغة التلاعب العاطفي على لغة العقل، وتغلب تبادل الاتهامات والشتم حتى الشخصية منها على التعاطي الموضوعي مع الامور. حتى الصحافة الاستقصائية انجرت في مكان ما الى هذا الاتجاه، فكان هدف بعضها السبق الصحافي وليس الوصول الى نتيجة. لقد عانى لبنان دائماً من الفساد الا ان ما نشهده اليوم لم يحصل في تاريخ الانسانية جماعاً، فقد بتنا في مرحلة لا يكتفينا فيها احد الى الانسان الذي يموت كل يوم جسدياً ومعنواً، والسرقة لم تعد تستهدف الاغنياء فقط بل اصبحت تطاول الطبقات الاكثر فقراً.